منشورات

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

التنمية الاقتصادية المستدامة
وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم

مؤلف جماعي

تقديم:
د. سعدبوه الركاد
رئيس وحدة البحث للاقتصاد الكلي للنمو والتنمية

التأطير والتنسيق العلمي:
د. محمد الداه عبدالقادر
رئيس المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

الطبعة الأولى 2023

التنمية الاقتصادية المستدامة وانعكاساتها السوسيو اقتصادية مع الأقاليم
Le Développement Economique Durable et ses effets socio-économiques sur les Territoires

2023

Publications

المركز الموريتاني للدراسات والبحوث القانونية والاقتصادية والاجتماعية
CMERJES

Le Développement Economique Durable
et ses effets socio-économiques sur les Territoires

Ouvrage collectif

Encadrement et coordination scientifique :
Pr Mohamed Dah Abdelkader
Président CMERJES

Preface :
Dr Saad Bouh Reghad
Président URMCD

مركز الدراسات في الحكامة والتنمية الترابية
CEGODET

Hanns Seidel Stiftung

1ère Edition 2023

ISBN : 978-2-37700-360-0

عنوان الكتاب التنمية الاقتصادية المستدامة
و انعكاساتها السوسيو اقتصادية والمجالية

تنسيق د. محمد الداه عبد القادر

الطبعة الأولى 2023

منشورات المركز الموريتاني للدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية

http://www.cmerjes.mr cmerjes@gmail.com

الإيداع القانوني بالمكتبة الوطنية الموريتانية 2022 /2590

رمدك ISBN :978-2-37700-360- 0

سحب PRINT PLUS
Tél: +222 22 29 03 36 / 36 60 47 37
e-mail: printplus.mr@gmail.com

ISBN :978-2-37700-360- 0

الآراء الواردة في هذا المؤلف هي آراء شخصية لكتابها .

اللجنة العلمية

الدكتور مختار فال محمدو	جامعة نواكشوط	الدكتور الشيخ سعد بوه كمرا	جامعة نواكشوط
د.علي مصطفى	جامعة قرطاج تونس	الدكتور سيدي محمد سيد أب	جامعة نواكشوط
د.عالي فال	جامعة نواكشوط	الدكتورة سلوى فوزي الدغيلي	جامعة بنغازي ليبيا
د.أحمد حضراني	جامعة المولى إسماعيل المغرب	الدكتور أحمد أجعون	جامعة ابن طفيل بالقنيطرة. المغرب
الدكتور عمار بوضياف	جامعة العربي تبسي.الجزائر	الدكتور مصطفى	جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس الجزائر
الدكتور مهداوي عبد القادر	جامعة أحمد دراية أدرار.الجزائر	د.بوحنية قوي	جامعة ورقلة الجزائر
الدكتور أفت إبراهيم فودة	جامعة القاهرة مصر	د. محمدن نكرش	جامعة نواكشوط
الدكتور إبراهيم البرتاجي	جامعة قرطاج تونس	الدكتور أحمد مالكي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور أناس المشيشي	جامعة سيدي محمد بن عبدالله فاس المغرب	دة. بنقاسم حنان	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب
الدكتور النان ولد المامي	جامعة نواكشوط	الدكتور السالم ولد سيدي عبد الله،	جامعة نواكشوط
الدكتور حفيظ يونسي	جامعة الحسن الأول بسطات، المغرب	الدكتور خيري محمد عمر	جامعة سكاريا تركيا

الدكتور محمد المختار مليل	جامعة نواكشوط	الدكتور محمد ميمين عبد الدائم	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي ماكوري	جامعة ابن زهر أغادير المغرب	الدكتور الحسن ولد ماء العينين	جامعة نواكشوط
الدكتور عبد العالي حاحة	جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر	الدكتور محمد أحيد إسلم	جامعة نواكشوط
الدكتور حسن صحيب ،	جامعة القاضي عياض مراكش المغرب	الدكتور محمد الداه عبد القادر	جامعة نواكشوط
الدكتور محمد بنشقارة	جامعة المولى إسماعيل لمغرب	الدكتور محمد الأمين عمي	جامعة نواكشوط
الدكتور كمال دريد	جامعة العربي بن امهيدي أم البواقي الجزائر	الدكتور الشيخ عبد الله أحمد باب	جامعة نواكشوط
الدكتور جردان إدريس	جامعة عبد المالك السعدي طنجة المغرب	الدكتور عبدي محمد محمود	جامعة نواكشوط
الدكتور المحجوب الدربالي	الكلية المتعددة التخصصات بالرشيدية المغرب	د. جواد رباع	كلية الحقوق آيت ملول جامعة ابن زهر أغادير المغرب
دة.عيتان لميس سعيدان	كليّة العلوم القانونيّة والإقتصاديّة والتصرّف بجندوبة ،جامعة جندوبة.تونس	الدكتور غيتاوي عبد القادر	كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أحمد دراية أدرار الجزائر
الدكتور آية عباس	كلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس جامعة قرطاج تونس	شريفة كلاع	كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة الجزائر 3.

الدكتور نبيل ونوغي	المركز الجامعي سي الحواس بريكة الجزائر	الدكتور محمد أمين أوكيل	جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية الجزائر
الدكتور سليم عبد صالح الدليمي	كلية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة مصر	أ.د. مخلد ارخيص سالم الطراونه	كلية الحقوق جامعة مؤتة .الاردن
Nicola ROMANA	Université de Palerme (Italie)		

الجهة بموريتانيا وإشكالية التنمية

الدكتور المصطفى ولد سيد أحمد البح
أستاذ متعاون بكلية العلوم القانونية والاقتصادية
elmoustaphaa@yahoo.fr

مقدمة :

لا تـزال التنميـة محـل إشـكالات ونقاشـات قانونيـة وسياسـية واقتصـادية وخاصـة في علاقتهـا بالتقسـيم الترابي للدولـة ، لمـا للبعـد الجهـوي تنظيمـا وتسـييرا مـن دور في تعزيـز التجـارب الديمقراطيـة الناجحـة وانعكاسـاتها على التنمية المحلية ،

وفي هـذا الإطـار تتنزل قراءتنـا هـذه لتجربـة " الجهـة " في موريتانيـا على ضـوء القـانون النظامي رقم 2018 – 010 الصـادر بتاريخ 12 فبراير 2018، المتعلق بالجهة

وقد تناولنا الموضوع من خلال المحاور التالية

- حضور البعد التنموي في تطور اللامركزية بموريتانيا
- أهداف ومواضيع التنمية في التنظيم الجديد للجهة
- آليات الجهة لتحقيق التنمية

أولا حضور البعد التنموي في تطور اللامركزية بموريتانيا

كانت المركزية الإدارية الناشئة اضطرارا بعد استقلال الدولة عن المستعمر أسلوبا إداريا وتنظيميا يتوخى التنمية بأدوات مركزية، تحصر كل السلطات والصلاحيات بين يدي صانع القرار من خلال الوزارات والإدارات المركزية المشرفة على جميع الأنشطة والمصالح بالعاصمة السياسية والأقاليم، إلا

أن تنامي نشاط الدولة بشكل عام وتطوره والزيادة المتراكمة للنمو الديموغرافي وحاجات السكان ومطالبهم التنموية الكثيرة تجاهها حتم على الدولة تجاوز صفة الدولة الحارسة إلى وظيفة الدولة المتدخلة " وإضافتها العديدة من النشاطات إلى اختصاصاتها التقليدية مما أدى إلى وجود أعباء تفوق أجهزتها الإدارية المركزية وهو ما أدى إلى ضرورة إعادة النظر في الأسلوب المركزي واستخدام الأسلوب اللامركزي بدلا منه[1] "

وهكذا اتسم حضور البعد التنموي في موريتانيا في مراحله الأولى باعتماد نموذج الدولة البسيطة المركزية بفعل عدة عوامل يعود بعضها للموروث الاستعماري والبعض الآخر لمتطلبات الوحدة الوطنية "حيث بدا من الملح والعاجل تعزيز بناء الوحدة الوطنية وترسيخ مفهوم الدولة في الذاكرة الجماعية للموريتانيين من خلال إنشاء هياكل إدارية منتظمة ومرتبطة بقوة بالسلطة المركزية[2]"

ولكن تبرير بعض النخبة الوطنية في موريتانيا للنظرة الشمولية للتنمية وإدارة أقاليم البلاد بشكل مركزي رغم سن بعض الإصلاحات في اتجاه عدم التركيز الإداري مثل نظام الولاية ذات المجلس الجهوي التابع لها، سرعان ما تراجع حسب الباحث أحمد محمد السالك الداه، بفعل فشل تجربة تلك النظرة الشمولية للتنمية كإطار لممارسة اللامركزية الإدارية لأن نظام مجالس

1) سيد محمد بن سيد أب ، الإدارة الإقليمية والمحلية في موريتانيا ، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد ، أعمال ملتقى اللامركزية والتنمية بتاريخ 5 و6 مارس 1997 عدد خاص رقم 133 سنة 1998 ص 20

2) أحمد محمد السالك الداه ، اللامركزية الإدارية ومطلب التنمية المحلية- البلديات بموريتانيا نموذجا، الطبعة الأولى 2014 ص 47.

الولايات الجهوية المتبنى بموجب القانون رقم 1968- 142 الصادر بتاريخ 30 يوليو1968، المتضمن التنظيم العام للإدارة الاقليمية "لم يسند أي اختصاصات مهمة لها كجماعات ترابية لامركزية " وكل ما نص عليه يتعلق بمسائل التدابير اليومية البسيطة فبقيت كل المشاكل الحضرية تعالج على المستوى المركزي ما أدى إلى تعميق الاختلالات التي خلفتها فترة الاحتلال بل ازدادت حدتها مع ارتفاع عدد سكان المدن نظرا للنزوح الريفي بفعل الجفاف الذي ضرب البلاد لسنوات طوال وهذا ما سيثير صعوبات عدة فيما يخص تقديم الخدمات وتوزيع المرافق العامة .. [3]"

وهكذا لم تظهر بعد ذلك أي محاولة جادة للاهتمام بالشأن المحلي في الإدارة الإقليمية قبل 1986 حيث تم إنشاء أول مجموعات محلية منتخبة على مستوى عواصم الولايات بموجب الأمر القانوني رقم 1986- 134 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1986 المنشئ للبلديات والذي تعزز لاحقا بتعميم التجربة على مستوى جميع المقاطعات وصولا للبلديات الريفية التابعة لها خارج عواصم المقاطعات لتصل لاحقا لقرابة 219 بلدية على المستوى الوطني ،

كما تم سن ترسانة قانونية متنوعة خاصة بالجماعات المحلية، تتضمن عشرات النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بتنظيمها وطرق انتخابها وتحديد صلاحياتها والآليات المركزية في التسيير والرقابة والوصاية، ومن ذلك دعمها تنمويا بميزانيات يتم إدراجها كل سنة في قانون الدولة للميزانية العامة عن طريق الصندوق الجهوي للتنمية المنشئ بالمرسوم رقم 2011- 59

3) أحمد محمد السالك الداه ، اللامركزية الإدارية ومطلب التنمية المحلية- البلديات بموريتانيا نموذجا، الطبعة الأولى 2014 ص3.48

الصادر بتاريخ 14 فبراير 2011 والمعدل بالمرسوم رقم 2016- 59 الصادر بتاريخ 10 مايو 2016، القاضي بإنشاء الصندوق الجهوي للتنمية وتحديد إجراءات تطبيقه، حيث تطورت مساهمة الدولة في هذا الصندوق من 250 مليون أوقية إلى ما يزيد على 3 مليارات من الأوقية[4].

وأخيرا وصلت التجربة اللامركزية في موريتانيا لسن الإصلاحات الدستورية لسنة 2017 التي قدمت الجهة بديلا محليا عن مجلس الشيوخ، حيث تناول الدستور "الجهة" في المادة 98 (جديدة) وحصرها في المجموعات الإقليمية للجمهورية، التي تتشكل حسب نفس المادة من البلديات والجهات. ثم فتح النص الدستوري المجال أمام أي مجموعة إقليمية أخرى تنشأ بقانون.

وقد صدر بناء على هذا التعديل، القانون النظامي رقم 2018- 010 بتاريخ 12 فبراير 2018 المتعلق بالجهة ونصوصه التطبيقية ، بينما لا يزال ساري المفعول بالنسبة للبلديات، الأمر القانوني رقم 87–289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987، الذي يلغي ويحل محل الأمر القانوني رقم 86- 134 بتاريخ 13 أغسطس 1986، ألمنشئ لها ، والذي تم تعديله بالقانون النظامي رقم 2018 -009 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 يعدل ويكمل بعض أحكام الأمر القانوني رقم 87–289 الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 1987، ، ألمنشئ للبلديات.

إن هذه التجربة الجهوية التي ما زالت في عامها الأول ينتظر منها أن تساهم في إنضاج المقاربة التنموية المحلية في موريتانيا وتعزز مشاركة السكان في تنمية الجهات التي أبقى القانون المنظم للجهة عليها وفق الحدود الإقليمية

4) دليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات المحلية في موريتانيا صادر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2016 ص 138.

للولايات القائمة (15 ولاية)، وإن كانت حصيلة التجربة المحلية للبلديات طيلة الثلاثين سنة الماضية لم تواكب الاحتياجات التنموية للسكان المحليين بسبب ضعف كفاءة الأجهزة البلدية المنتخبة مما جعل البعض يرى في تجربة الجهة الجديدة مشروعا متقدما على الواقع لا يأخذ في الاعتبار بعض جوانب هذا الواقع الذي أنتجته التجربة البلدية من حيث غياب الخبرة وقلة الكادر الكفء وقلة الموارد المالية وهذا ما يجعل المجالس الجهوية تواجه نفس المعوقات[5].

ثانيا أهداف ومواضيع التنمية في القانون الجديد للجهة:

بعد ثلاثين سنة إذن من تجربة البلديات برزت الحاجة الملحة للاهتمام بالتنمية المحلية باعتبارها الضامن الحقيقي للتغلب على مناطق التهميش وأحزمة الفقر المخيم في مناطق واسعة من المدن، إذ لم تتمكن السلطات المركزية رغم وكالات النفاذ الشامل والدعم والتشغيل والتضامن ومفوضيات الدمج والأمن الغذائي، من الاستجابة السريعة والمستمرة لهذه الحاجات، بل إن الدولة الموريتانية انتهجت مع ذلك سياسة الأقطاب التنموية التي تم اعتمادها في منطقة نواذيب والنعمة وتجكجة ... لتفادي بروز التفاوت الكبير في التنمية المحلية بين المدن والجهات ، وهي عوامل من بين أخرى سياسية وثقافية وتنموية تبرر التأسيس لجهوية متقدمة على غرار ما

5) التقرير العام لموريتانيا 2017-2018 ص 67-68

تم في المغرب والتي تعني " مرحلة من اللامركزية تَمنح الجهات استقلالا شبه كامل عن المركز في مختلف المجالات باستثناء الاستقلال السياسي[6] ".

إن التصنيف القانوني والتنموي لأهداف ونظام الجهة الجديد في موريتانيا يرتب بطبيعة الحال مدى نجاعة المقاربة التنموية التي يقدمها المشرع للجهات لتدبير شؤونها مما يجعلنا نتساءل: هل سينتمي فعلا نظام الجهة في موريتانيا إذا ما تطور في تعديلاته ونصوص تطبيقه للجهة المتقدمة، أو يقاربها، أم سيكون تكرارا لتجربة اللامركزية الإدارية المحدودة كما جسدها تطور اللامركزية الإدارية في العقود الماضية ممثلة في البلديات ؟

بداية لا يخفى أن مفهوم نظام الجهة المنتمي للامركزية الإدارية المرتبطة بالإطار التاريخي والإقليمي والثقافي لبلد مثل موريتانيا والمغرب مثلا، لن يكون مثل مفهومها في بلدان أخرى كأوروبا، حيث الدولة فيها القائمة على السلطة المركزية تكونت انطلاقا من مجموعات محلية أو جهوية سابقة بدون المساس بشخصيتها وباستقلاليتها في تسيير الحياة الاجتماعية العادية، خاصة أن الفكرة الفرنسية التي تشكل في الغالب مصدر التشريع في هذه الدول، تقدم اللامركزية الإدارية كقرار إداري من السلطة المركزية بغية

[6]) موقع الجزيرة نت
https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/11/30/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9

إحالة بعض اختصاصاتها إلى الجماعات المحلية لمنحها شخصية مستقلة بمقتضى القانون العادي[7].

ولذلك يمكننا من أجل فهم طبيعة نظام الجهة كما أرادها المشرع الموريتاني، أن لا نقارنها بغير النموذج الفرنسي "الذي يركز في مقاربته الترابية على الجانب الهيكلي والتنظيمي والقانوني عكس التجارب الأوربية الأخرى المتطورة جدا والتي كرست مقاربات ترابية اقتصادية كإيطاليا وسياسية كإسبانيا[8]" ، وهو ما نجده واضحا في الدستور الموريتاني حين أحال "التنظيم الإقليمي للبلاد" إلى اختصاص البرلمان حسب المادة 57، دون أن يقدم أي ضمانات أو تعريفات قانونية محددة للجهة حين تناولها في المادة 98 أكثر من أنها " تدار بصورة حرة من طرف مجالس منتخبة وفق الشروط التي ينص عليها القانون " مانحا إياها مبدأ " التدبير الحر" الذي يقتضي " الحرية للفاعل الترابي لممارسة اختصاصاته من أجل النهوض بالتنمية المندمجة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا..[9]".

وقد جاء القانون المتعلق بالجهة من حيث الشكل قانونا نظاميا، فيما يبدو، تعزيزا لمستوى من الضمانات لشرح وتفصيل الأحكام التي تضمنها متن الدستور، وهي صفة يمكن مناقشتها من جهة أن القانون لا يوصف بالنظامي

7) الأخضر بن عزي، اللامركزية : هل هي فكرة واضحة ومفيدة ؟ مقال قصير منشور ضمن المجلة الموريتانية للقانون والاقتصادية، في إطار ملتقى اللامركزية والتنمية، عدد خاص رقم 13 سنة 1998، ص 49.

8) محمد عبد الرحمن محمد عبد الله المختار الكرار ، مؤسسة الجهة في القانون الموريتاني، مقال منشور في المجلة الموريتانية للقانون والاقتصادية العدد 25 الصادر سنة 2018

9) محمد عبد الرحمن محمد عبد الله المختار الكرار ، المرجع السابق ص 226.

إلا إذا منحه الدستور هذه الصفة، كقوانين خاصة مثل النظام الداخلي للجمعية الوطنية أو قانون انتخاب النواب ..

ولكن من حيث مضمون هذا القانون وتعريفه للجهة فقد عرفها بأنها "مجموعة إقليمية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلالية المالية وتمارس اختصاصاتها بميزانية وموظفين وبمجال خاص بها ، وفيما يخص حدودها الإقليمية حددها القانون كما أسلفت بأنها هي نفسها حدود الولاية باستثناء جهتي نواكشوط وداخلت نواذيب التين أعطاهما وضعا مختلفا مما يطرح إشكالية التوازن في الموارد والكفايات التنموية لهذه الولايات التي أصبحت في نفس الوقت جهات تنموية بينما كان ينتظر أن تلامس الجهة إشكالات تنموية وثقافية تعيد التقسيم الترابي للولايات على أساس التشابه الثقافي وموارد التنمية القابلة للاستغلال والتكامل، من الضفة ذات الطبيعة الزراعية إلى ولايات الشرق الرعوية ثم مدن الشمال الصناعية إضافة إلى نواكشوط ونواذيب اللتين تم استقلالهما كجهتين ذات طبيعة خاصة، أو على الأقل أن يبوب القانون على إمكانية تكتل هذه الجهات في ما بينها على غرار مشروع قانون مدونة المجموعات الإقليمية الذي اقتُرح في فترة الرئيس السابق سيد محمد ولد الشيخ عبد الله ابريل 2008[10]

ومن حيث الأهداف والاختصاصات فقد حدد القانون الجديد للجهة مجالين اثنين: يتعلق الأول منهما باختصاصات خاصة بالجهة يلاحظ الدارس لها أن القانون يصفها في الغالب بأنها "مساهمة" أو "مشاركة" في التنمية الوطنية

10) يمكن العودة لمسودة مشروع قانون المجموعات الإقليمية المنشور ضمن دليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات المحلية في موريتانيا صادر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2016 ص 349.

بإبعادها المحلية على نحو استشاري ، بينما يتعلق الاختصاص الثاني بالصلاحيات المحالة للجهة من طرف الدولة مركزيا والتي لا ينص القانون عليها بشكل محدد ولكنه يفترض وجودها ، هذا بالإضافة طبعا لما سماه القانون شروط تسيير الجهة وشؤونها وقواعد التنظيم والأهلية الانتخابية لها، وهي قواعد مالية وانتخابية كان يمكن فصلها عن القانون الخاص بالجهة ولا تنتمي بالضرورة للجهة في الأبعاد القانونية والسياسية التي نعنيها

ويمكن إجمال هذه الأهداف فيما يلي:

المشاركة في التخطيط والاستصلاح الترابي للجهة :

- ترقية وتشجيع الأنشطة والاستثمارات التجارية والصناعية والسياحية في الجهة
- المساهمة في إعداد وتنفيذ المشاريع والخطط والمخططات المتعلقة بالبيئة وتسيير الموارد الطبيعية
- ترقية السياحة على المستوى الجهوي من خلال الدعم والتشجيع للمبادرات وإجراءات التوعية في هذا المجال
- بناء المؤسسات التعليمية واكتتاب موظفي الدعم لها والمشاركة في تنفيذ سياسات الدولة في مجال التعليم ومحو الأمية والتكوين المهني
- ترقية العمل الاجتماعي في الجهة ودعم الهياكل الصحية بها
- تنظيم وإنعاش وتطوير الأنشطة الاجتماعية والتعليمية والرياضية ذات الأهمية الجهوية في مجال الشباب والرياضة والترفيه

- ترقية وتنمية الأنشطة الثقافية على المستوى الجهوي والاهتمام بالمواقع والمعالم التاريخية ذات الأهمية الجهوية
- تنظيم وتسيير الفرق والمراكز الاجتماعية والثقافية ذات الأهمية الجهوية.

أما المواضيع التي أحيلت للجهة كصلاحيات لمجلسها الجهوي فقد نص القانون على صلاحيات كثيرة، يمكن إجمالها في ما يلي :

- دراسة الميزانية والتصويت عليها وعلى الحسابات الإدارية وفق الأشكال والشروط والمنصوص عليها في القانون
- إعداد الخطة التنموية للجهة طبقا للتوجهات والأهداف الوطنية والأولويات المحددة في إطار السياسات القطاعية في حدود الوسائل الخاصة بالمجلس والوسائل الموضوعة تحت تصرفه
- تحديد نوعية الوعاء والرسوم وقواعد تحصيل الإرادات المحصلة لصالح الجهة في إطار القوانين والنظم المعمول بها
- إطلاق النشاطات الضرورية لترقية الاستثمارات الخصوصية، طبقا للنصوص المعمول بها من خلال إنشاء وتنظيم مناطق صناعية ومناطق للأنشطة الاقتصادية
- إقرار مساهمة الجهة في المؤسسات العمومية أو الخصوصية ذات النفع على المستوى الجهوي أوبين الجهوي
- المصادقة على كافة الإجراءات الرامية إلى تحسين التكوين المهني على المستوى الجهوي

- إقرار الأنشطة الضرورية لترقية التشغيل في إطار التوجيهات المحددة على المستوى الوطني
- إقرار الأنشطة التي تقع ضمن اختصاص الجهة في مجال التهذيب والصحة
- المصادقة على كافة الإجراءات الرامية إلى حماية البيئة
- المصادقة على كافة الإجراءات الرامية إلى ترقية السياحة في الجهة
- المصادقة على كافة الإجراءات الضرورية لترقية الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية
- إطلاق أنشطة بغية ترقية ودعم الأنشطة التنموية التي تقوم بها هيئات التعاون بين البلديات في الجهة
- المصادقة على الاتفاقيات المبرمة مع الدولة أو مع المجموعات الإقليمية الأخرى أو تجمعاتها أو شخصية طبيعية أو اعتبارية للقيام معها بأنشطة تدخل في اختصاصها في إطار الاحترام الصارم لصلاحيتها
- ترخيص ابرام اتفاقيات التعاون اللامركزي مع الهيئات العمومية أو الخصوصية الأجنبية أو الدولية، في إطار احترام الأحكام الدستورية وفق شروط ستجدد بمرسوم
- المصادقة على الإجراءات التي تدخل في اختصاصه في إطار تحسين شروط تزويد السكان بالماء الصالح للشرب على الخصوص

- ترخيص إبرام الصفقات العمومية للجهة طبقا لمدونة الصفقات العمومية
- المصادقة على نظامه الداخلي.

ثالثا آليات الجهة لتحقيق التنمية

من خلال الأهداف والاختصاصات السابقة للجهة تبرز بإلحاح الإشكالات المتعلقة بآليات التنمية نفسها لنتساءل عن هذه الآليات ومدى توفيق المشرع في تزويد الجهة بها وهل للسلطة المركزية دور في تكريسها أو الحد منها طبقا للسياسات التنموية الجهوية، حيث تعتبر الموارد العنصر الأساسي لكل استثمارات أو مشاريع تنموية للجهة سواء كان عمومية أو خصوصية مما يتطلب إعداد ميزانية لكل تدخل تنموي من قبل الجهة وتوفير الموارد البشرية والتنظيمية لتحقيقها وفي هذا الإطار يمكننا تصور بعض الإشكالات أو التحديات التي ينبغي تجاوزها للتحكم في الآليات المساعدة في اضطلاع الجهة بدورها التنموي :

الموارد المالية والبشرية

لا زالت مشكلة الموارد الجهوية للبلدية وللجهة بالأحرى محل نقاش يعيق التنمية في الولايات حسب تجربتنا السابقة مع البلديات وهي موار مهمة تشمل " الضرائب والرسوم المأذون للجماعات الملحية في تحصيلها طبقا للقوانين الجاري بها العمل وكذلك الأتاوى والأجور على الخدمات المقدمة والموارد الناتجة عن تحويل جزء من ضرائب ورسوم الدولة المخصصة لفائدة الجماعات المحلية والإمدادات الممنوحة من طرف الدولة والأشخاص

المعنوية التي يسري عليها القانون العام" فضلا عن العنصر البشري القادر على" بلورة المناهج المطبقة وإخراجها إلى حيز التطبيق خاصة وأن تطور اللامركزية مقرون بدرجة كبيرة بمدى توفر الجماعات المحلية على الطاقات والمؤهلات التي تتميز بها مواردها البشرية سواء تعلق الأمر بالمنتخب المحلي أو الموظفين المحليين" ، غير أن هذه الجماعات المحلية لم تتمكن من توفير واستغلال موارد ذاتية مستقلة لها عن الدولة ولا اكتتاب موظفي الدعم ووكلاء الجماعات المحلية، لضاءلة ميزانياتها في هذا المجال وغياب حكامة محلية تحسن من جودة المردودية الإدارية للموجود، وإن كان بعض الباحثين ذكر من معوقات ذلك أيضا عدم استقلال البلديات وخضوعها لوصاية وزير الداخلية بصفة مباشرة أو عن طريق السلطات الإدارية الاقليمية كالوالي والحاكم حيث حدد المشرع مجموعة من القرارات التي يتخذها المجلس البلدي ولا يمكن أن تنفذ إلا بعد المصادقة عليها من طرف وزير الداخلية والمالية ويشمل هذا النوع بحسب الدكتور سيد محمد ولد سيد اب القرارات المتعلقة بالميزانية والقروض وقبول الهبات والوصايا أو رفضها وتحويل الاعتمادات من فصل إلى آخر واقتناء أو بيع أو مبادلة الممتلكات العقارية الخاصة بالبلدية11، وهي نفسها الرقابة الواردة في قانون الجهة الجديد التي تنص على عدم نفاذ مداولات الجهة المتعلقة بالميزانية أو القروض أو الاعتمادات أو تحديد نوعية وعاء الرسوم والاتاوات وكذا اقتناء

11) سيد محمد بن سيد أب ، الإدارة الإقليمية والمحلية في موريتانيا ، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد ، أعمال ملتقى اللامركزية والنامية بتاريخ 5 و6 مارس 1997 عدد خاص رقم 133 سنة 1998 ص 43

ونقل الملكية والتبادلات ..إلا بعد المصادقة المشتركة من الوزير المكلف باللامركزية والوزير المكلف بالمالية[12].

التخطيط المحلي وسياسات التعاون

يمثل التخطيط مهمة مركزية للحكومة ينبغي للجهات أن تشارك فيها وتستفيد من الإمكانات المركزية لمشاريع التنمية ومكافحة الفقر التي احتلت مكانة هامة في إستراتيجية الحكومة الحالية وهي إستراتيجية " النمو المتسارع والرفاه المشترك" التي تغطي الفترة من 2016 إلى 2030 ، وذلك من خلال العمل على تنويع الاقتصاد واستغلال كل محركات النمو في كافة القطاعات الاقتصادية لاسيما القطاعات ذات القدرة التشغيلية الكبيرة وذلك بعد انتهاء إستراتيجية " الإطار الاستراتيجي لمكافحة الفقر " التي وإن كانت قد ساهمت في خفض معدلات الفقر بشكل معتبر إلا أنها لم تتمكن من الوصول إلى الهدف الذي رسمته وهو خفض الفقر إلى نسبة 28 % [13]. مما يتطلب من الإدارة وضع استراتجيات مكملة ومتواءمة معها على المستوى الجهوي .

وهكذا ستظل إشكالية التخطيط الجهوي مطروحة ما لم تتمكن الجهات من تكوين وتطوير استراتجيات جهوية خاصة بها ذات أهداف طموحة تعتمد تجميع وتثمين القدرات المحلية ومشاركة الفاعلين في تحقيق التنمية المحلية وذلك من خلال سياسات تعاون وثيقة سواء كانت باتفاقيات مشتركة مع الدولة كإبرام عقود تنموية معها كما ينص قانون الجهة أو المشاركة في إعداد

12) المادة 43 من القانون النظامي رقم 2018 – 010 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 المتعلق بالجهة المنشور في الجريدة الرسمية العدد 1407 الصادر بتاريخ 28 فبراير 2018 ص 87.

13) التقرير العام لموريتانيا لعام 2017- 2018 الصادر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية ص 63.

المخططات الرئيسية للاستصلاح والعمران حسب المادة 4 من نفس القانون أو التعاون الجهوي المبني على الأنشطة المشتركة مع الجماعات الترابية في ما بينها أو بين جماعة ترابية وأخرى سواء أكانت وطنية أو أجنبية لتحقيق أهداف مشتركة وآليات لتبادل الخبرات والحصول على موارد.

وفي الختام سيظل قانون الجهة الجديد لبنة موفقة في مسار التنمية تستحق التطوير والمراجعة خاصة في ما يتعلق بالإشكالات التنموية الملحة والتي تتطلب من المشرع تحديدا دقيقا للاختصاصات يناسب حجم التنازل من الدولة عن الوسائل والامتيازات اللازمة للاضطلاع الجهة بدورها التنموي، وفتح المجال واسعا أمام السكان لمحاسبة ومراقبة منتخبيهم عن طريق العرائض والتدخلات المشابهة لها في النظم الديمقراطية، بما يخلق ديمقراطية تشاركية وجهات مستقلة عن السلطات المركزية، وهو ما يتطلب أيضا من بين أمور أخرى مراجعة الحدود المجالية والتنظيمية للجهة نفسها وتأجيل الرقابة الحكومة لها لرقابة لاحقة تقوم بها الإدارة والقضاء على غرار ما في نظام الجهة الحديد في المملكة المغربية الشقيقة .

المصادر:

1. سيد محمد بن سيد أب ، الإدارة الإقليمية والمحلية في موريتانيا ، المجلة الموريتانية للقانون والاقتصاد ، أعمال ملتقى اللامركزية والتنمية بتاريخ 5 و6 مارس 1997 عدد خاص رقم 133 سنة 1998 .
2. أحمد محمد السالك الداه ، اللامركزية الإدارية ومطلب التنمية المحلية- البلديات بموريتانيا نموذجا، الطبعة الأولى 2014.
3. دليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات المحلية في موريتانيا صادر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2016.
4. التقرير العام لموريتانيا 2017-2018 الصادر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية .
5. موقع الجزيرة نت.
6. الأخضر بن عزي، اللامركزية : هل هي فكرة واضحة ومفيدة ؟ مقال قصير منشور ضمن المجلة الموريتانية للقانون والاقتصادية، في إطار ملتقى اللامركزية والتنمية، عدد خاص رقم 13 سنة 1998.
7. محمد عبد الرحمن محمد عبد الله المختار الكرار ، مؤسسة الجهة في القانون الموريتاني، مقال منشور في المجلة الموريتانية للقانون والاقتصادية العدد 25 الصادر سنة 2018.
8. مسودة مشروع قانون المجموعات الإقليمية المنشور ضمن دليل النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجماعات المحلية في موريتانيا صادر عن المركز الموريتاني للدراسات والبحوث الإستراتيجية 2016 ص 349.
9. القانون النظامي رقم 2018 – 010 الصادر بتاريخ 12 فبراير 2018 المتعلق بالجهة المنشور في الجريدة الرسمية العدد 1407 الصادر بتاريخ 28 فبراير 2018.